

الفصل التاسع

التطور الجيد للنمط

لكل نمط أمثلته الجيدة والسيئة، أناسه السعداء وغير السعداء، حالات النجاح والفشل، قديسين ومذنبين، وأبطال ومجرمين. كما أن مختلف الأنماط يمكن أن تسيء من زوايا مختلفة، فعندما ينتهك "الذاتي" مبدأ أخلاقياً ما، فربما يكون ذلك على نحو متعمد مع بعض الأسي. وكذلك "الحدسي الانبساطي" من منطلق وقوعه أو انهماكه في مشروع ما، و"الحكمي الانبساطي" بأهدافه المحددة، يمكن أن يعتبر قانون أن الغاية تبرر الوسيلة (وليست بالضرورة أن تكون الغاية ناتجة عن أنانية، كما هو الحال مع السيدة - وهي شعورية بدون شك - التي كانت تسرق من رئيسة قسمها في الوظيفة لتجود على المحتاجين).

يعتبر الأنماط الأكثر ميولاً للانجراف إلى الإساءة، من طيش ناتج عن ظروف ما أو أصحاب السوء، هم الأنماط "الحسية الانبساطية". ففي الحالات المفرطة منهم، لا يكون لديهم ما يكفي من العملية "الذاتية" أو النظرة "الحدسية" ما يكفي لإنذارهم حيال المفهوم الذي يشكل أساساً لأفعالهم تلك، وليس لديهم من العملية "الحكمية" ما ينتقدون به نزواتهم واندفاعاتهم.

وكما تم وصفه في الفصل التاسع، فإن نماذج السلوك العامة يمكن ربطها بكل من الأنماط الستة عشر، لكن نقاط قوة كل نمط لا تتجسد إلا عندما يتطور النمط بشكل كافٍ. وإلا، فإن الناس على الأرجح يكون لديهم نقاط الضعف المميّزة لأنماطهم، ليس أكثر.

أساسيات التطور الجيد للنمط

في التطور الطبيعي للنمط، يستخدم الطفل بشكل دوري العملية المفضلة على حساب نقيض وتتزايد مهارته وخبراته باستخدامها، ويصبح قادراً أكثر فأكثر على التحكم بهذه العملية المفضلة، ويكتسب من بعد ذلك السمات المرتبطة بها.

وبالتالي، فإن نمط الطفل يتحدد بالعملية المستخدمة والموثوقة والأكثر تطوراً. وعلى اهنا من أن العملية المفضلة قد تكون نافعة بذاتها ولكنها - لوحدها - لا تكون مزدهرة، أو مأمونة في المجتمع، أو مرضية بجوهرها للفرد نفسه، لأنها تفتقد للتوازن.

لا بد هنا من دعم العملية المسيطرة بعملية ثانية، ألا وهي المساعدة، والتي قد تساعد في معالجة المواطن التي ليس بوسع العملية المسيطرة إلا أن تهملها. لذلك، أنت العملية المسيطرة هي العملية "الحكمية"، فيجب على العملية المساعدة أن تزود "بالإدراك الاحتمالي" المطلوب إذا كانت العملية المسيطرة هي "الحكمية" أو العكس، ويجب إقحام "الانبساط" المطلوب إذا كانت العملية المسيطرة بشكل رئيسي هي العملية "الذاتية" أو العكس.

لذلك، فإن التطور الجيد للنمط، يتطلب شرطين اثنين:

- الشرط الأول: هو التطور الكاواضحاً: لا يمكن أن يكون مساوٍ لكل من العملية "الحكمية" و"الاحتمالية" حيث تكون إحداهن سائدة ومسيطرة.
- والشرط الثاني: المهارة الكافية (والتي لا يمكن أن تكون متساوية) في استخدام كل من السلوك "الانبساطي" والذاتي، وإحداهن تكون المسيطرة.

وتتوفر هذين الشرطين، يكون الشخص قد حقق التوازن الجيد في تطور نمطه، ففي نظرية الأنماط، لا يشير التوازن إلى المساواة بين عمليتين أو سلوكين، بل إنه يعني المهارة والخبرة الأكبر في استخدام واحدة منهما مدعومةً بمهارة وخبرة مساعدة ولكن ليست منافسة بالأخرى. والحاجة لمثل هذا التكامل يعد واضحاً:

- "فلاحتمالية" بدون "الحكمية" يعد ضعفاً .
 - و"الحكمية" بدون "الاحتمالية" يقود إلى العمى.
 - والسلوك الذاتي بدون "الانبساطي" يفقد للصفة العملية .
 - والسلوك "الانبساطي" بدون "الذاتي" يُعدّ سطحيّاً.
- ويمكن الاستنتاج هنا من أن المبدأ الأقل وضوحاً هو أنه بالنسبة لكل شخص يجب أن تخضع واحدة من المهارات إلى أخرى، وأن المهارة المهمة في أي اتجاه لا تتطور حتى يكون خيار بين متضادين.

ضرورة الاختيار بين متضادين

إن الخبرة في كل من العملية "الاحتمالية" و"الحكمية" ينتج عن التخصيص، وعن تفضيل زوج من "الأضداد" أكثر على الآخر ولذلك ، فإنه يجب هنا تعديل واحدة من "الأضداد" للحصول على فرصة تطوير الأخرى. فمحاولة تطوير المهارة "الحسية" و"الحدسية" في نفس الوقت كممثل الإصغاء إلى محطتي راديو على نفس طول الموجة.

فالشخص لا يتمكن من سماع "الحدس" إذا ما كان "الحس" يهمس في أذنيه، وعند إصغائه "للحدس" فإنه لا يستطيع الحصول على معلومات من حواسه.

وكلا النوعين من "الإدراك الاحتمالي" لا يكون واضحاً بالشكل الكافي لجذب الاهتمام أو ليكون جدير بالانتباه المتواصل.

وبنفس الطريقة، إذا لم يتمكن الشخص من التركيز لا على "التفكير" ولا على "الشعور" فإن القرارات سيتم اتخاذها أو عدم اتخاذها من خلال نزاع متبادل بين نوعين من "الحكمية" وليس بمقدور أي منهما أن يتمتع بالمهارة المطلوبة لإحلال الاستقرار المستمر.

إن معظم استخدام العمليات الأربعة يتم بشكل عشوائي من قبل الأطفال الصغار، إلى أن يبدؤوا بالتفريق فيما بينها :

- فبعض الأطفال يبدؤون بالتفريق بين العمليات الأربعة بعد الآخرين بكثير.

- وعند البالغين الأقل تطوراً : تبقى العمليات طفولية، بحيث لا يتم إدراك شيء أو الحكم عليه من منظور ناضج.

- وحتى عند البالغين النشطين : تبقى العمليتان الأقل استخداماً طفوليتين، ويكمن النشاط فقط وبشكل رئيسي في العمليتين اللتين تنامتا من حيث الخبرة والمهارة من مجرد ممارستها وتفضيلهما.

الفرق في المرتبة لكل من العمليتين المثقنتين

يمكن للعمليتين المثقنتين أن تتطوران جنباً إلى جنب لأنهما ليستا على تنافر، فإحدهما دائماً "احتمالية" والأخرى دائماً "حكمية" لذلك فإنهما لا تناقضان بعضهما البعض. بل يمكن لإحدهما أن تساعد الأخرى، و لا يجب أن يكون

هناك خلاف في أيهما تأتي أولاً في المرتبة. و يُعدّ تفوق واحدة من هاتين العمليتين - وبدون مواجهة تحدياً من الأخرى - أساساً للاستقرار في شخصية الفرد.

لكل عملية هدفها الخاص، ومن أجل التكيّف الناجح - كما أشار العالم "يونغ" - يجب أن تكون هذه الأهداف "واضحةً وغير غامضةً باستمرار".

وهنا لا بد لإحدى هاتين العمليتين من أن تحدد الاتجاه الذي يجب أن ينحاه الشخص، ومن المفترض أن تكون هي نفسها دوماً، بحيث لا تسبب حركة اليوم ندماً أو تحركاً معاكساً غداً.

لذلك، فإن واحدة من هاتين العمليتين يجب أن تأخذ منصب "الضابط الجنرال" والأخرى يجب أن تأخذ مرتبة "مساعد الجنرال" حيث تكون منكبّةً على القضايا الأصغر والتي لا بد منها والتي يكون قد تركها الجنرال.

وهكذا: نبت للجنرال طبيعة "حكيمية" فلا بد أن يزود المساعد بالعملية "الاحتمالية" كأساس للحكم، في حين أن المساعد للجنرال "الاحتمالي" لا بد أن يُزوّد بالقرارات لتنفيذ رؤية "الجنرال".

كما يجب أن يقوم مساعد "الانبساطي" بمعظم التأمّل، بينما سيكون على مساعد "الذاتي" أن يقوم بالأعمال.

وهكذا:

- فعند "الانبساطي" يقابل الآخرين، ويقومون بالأعمال مع "الجنرال". بينما يظهر المساعد القابع في الخلف قليلاً حيث يمكن للآخرين تقييم كفاءته.

- وفي "الذاتي" يعمل الجنرال داخل الخيمة، بينما يُعنى المساعد بالعمل مع الآخرين.

فإذا كان المساعد ماهراً وعلى درجة من الكفاءة فلا حاجة لاستدعاء الجنرال.
أما إذا كان المساعد متأخراً، فلا بد هنا من مساعدة الجنرال.

نتائج عدم كفاءة العملية المساعدة

بالإضافة للإختيار الواضح لأي من العمليتين: التطور سيحدث ليعلن أي من هاتين العمليتين ستسيطر، في حين يتطلب التطور الجيد للنمط الاستخدام الكافي والملائم للعمليات المختارة.

ولذلك، فمن الطبيعي أن يتم إهمال المساعدة منهما:
فباستخدام "الانبساطيين" لعمليتهم المسيطرة في العالم الخارجي، فإنهم قد لا يعلمون بأنهم بحاجة للعملية المساعدة، وسنشرح ذلك لأهمية تلك العمليتين بالغتي الأهمية في بناء الشخصية:

أولاً: عند "الانبساطيين الحكميين":

يعتبر "الانبساطيين الحكميين" من EJs لإدراك الاحتمالي غير الكافي وقد لا يميزون النقص الذي لديهم ولذلك فقد يتخذون القرارات وفقاً لمعلومات غير كافية، وبالتالي فإنهم سيخطئون، ويكونون غير قادرين على إدراك مسؤولياتهم عن المحنة الواقعين فيها جرأاً اتخاذهم لقرارات غير صائبة.

ولأن هؤلاء الأشخاص ذوي الأنماط EJs لا يمكنهم التمييز بين القرارات الجيدة والسيئة، فربما يشعرون بأنهم جديرون باتخاذ القرارات فيما يخص شؤون الآخرين بقدر ما هم جديرون فيما يخص شؤونهم الخاصة، وبذلك يقعون بالكثير من الأخطاء على حساب الآخرين.

وبدقة أكثر ، فهم غير قادرين على رؤية تفرديّة الأشخاص وظروفهم ، ويرجعون إلى الفرضيات مثل التحيز والأعراف، والسلوكيات الشائعة، ومواطن الشُّبه العامة.

ولذلك، فبعيشتهم في عالم من الأفكار المبتذلة، يشتقون لأنفسهم الشعور بالأمان باستخدام هذه الفكرة أو تلك لإقناع أنفسهم عملياً بأي شيء. ولكن ضمن هذه القيود، فإن ممارستهم للعملية "الحكمية" قد تكون عاجلة، وثابتة ومصممة، لكنها ليست أفضل من فرضياتهم الأنفة الذكر، وأي أمر طارئ يمكن أن يدحض فرضياتهم، ولذلك سيتطلب منهم بذل جهود كبيرة وغير مألوفة من "الإدراك الاحتمالي" لإعادة تقويم ما سبق ، لأن ذلك سيهز ذاك الشعور بالأمان لديهم.

ثانياً: عند "الانبساطيين الاحتماليين":

لدى "الانبساطيين الاحتماليين" الذين لا يطورون عمليتهم "الحكمية" نقاط العجز المضادة لأولئك الأنماط الأنفة الذكر، الأمر الذي غالباً ما يضعهم في صعوبات غير عادية. فهم لا يعرفون ما هو أفضل شيء ليقوموا به، لذلك فلا يقومون بأي فعل. أو أنهم يعرفون ما يقومون به، لكنهم لا يبذلون جهداً في جعل أنفسهم يريدون أن يقوموا به وبالتالي فلا يقومون به. أو يريدون القيام بشيء ما ويعلمون أنه لا يجب عليهم فعله، لكنهم لا يستطيعون إيقاف أنفسهم عن فعله، وأحياناً لا يزعجون أنفسهم بسؤال أنفسهم ما إذا كان عليهم أن يتهجوا منهجاً محدداً في أفعالهم.

إنهم جديرون بالمحبة، ساحرين للآخرين، لكن -وبسبب افتقارهم للعملية

"الحكمية" - يعتبرون مترددون في معالجة الصعوبات، بل ويتهربون منها. ويعتبرون العمل على أنه مجرد عناء ومشقة.

ثالثاً: عند "الذاتيين" :

بسبب أن العملية المساعدة هي العملية التي يستخدمها "الذاتيون" في التعامل مع العالم من حولهم، فهم أكثر احتمالاً في تطوير ما يكفي من العملية المساعدة وبشكل أكثر من "الانبساطيين".

ولكن إذا لم يفعلوا ذلك، فستكون النتائج منافية للذوق وخرقاء بشكل مؤلم، وستكون كل احتكاكاتهم مع البيئة من حولهم عبثية وغير فعّالة، فإذا ما تمكّنوا - بالقليل والغير كافي من التطوير - فسيبقون على حال الخسارة عند التعامل مع "الانبساطي" المعتدل في عالم الأعمال ، رغم أنه سيكون لديهم فائدة تعويضية في عالم الأفكار.

وفي المقابل ، فإن بعض "الذاتيين" يطوّرون العملية المساعدة بدون تعلّم كيفية "الانبساط" وبهذه الطريقة يحققون التوازن في حياتهم الداخلية، ولكن مع عدم تحقيق "الانبساط" المرضي.

عائدات التطور الجيد للنمط

عند تحقيق أساسيات التطور الجيد للنمط، ستكون المنفعة عظيمة. وقد أقيمت الملاحظة المؤلفين أن تطور النمط يتنوع مع تشكيلة واسعة وعميقة تنعكس على النشاط والنجاح والسعادة والصحة العقلية.

ولذلك ، يؤثر المدى الذي يصل إليه النمط في تطوره ليس فقط على قيمة النمط

الفطري للشخص، بل وعلى قيمة الذكاء الفطري أيضاً، لأن متوسط الذكاء، إذا ما تم تسخيره من خلال تطور جيد وتام للنمط، سيعطي نتائج أفضل من المتوقع بكثير.

لكن العجز الخطير في تطور النمط، وخصوصاً في تطوّر العملية الحكّمية، سيؤدي إلى عجز لا يعوضه أي حجم للذكاء.

ففي غياب العملية "الحكّمية" لا ضمان لحضور الذكاء عند القضايا الضرورية في الأوقات الضرورية.

وخصوصاً بالنسبة "للذاتيين" فقد يؤدي التحسن المعتدل في التوازن، والذي يتم من خلال اتخاذ إسهامات العملية المساعدة على حمل الجد، إلى الوصول لمستويات عميقة للغاية من الرضا.

السعي الحثيث وراء التطور الجيد للنمط

يتم دعم تطور النمط بالانتقاء الواضح من بين "الأضداد" وبالاستخدام الهادف للعملية المختارة. ولذلك فإن الخطوة الأولى للأشخاص الذين يتحققون من اختيارهم واستخدامهم للعملية المختارة تكمن في القدرة على رؤية الفرق بين كل زوج من "الأضداد" في داخلهم والتعرّف على أيّ من العمليات والسلوكيات التي تخدم أعمق احتياجاتهم واهتماماتهم، وبالتالي أيّها سيكون صحيحاً وجذرياً بالنسبة لهم.

وتتمحور الخطوة التالية في القدرة على رؤية الفرق بين الاستخدام الملائم وغير الملائم لكل عملية.

فالاستخدام الملائم بالنسبة "للحسّين": هو رؤية ومواجهة الحقائق، وبالنسبة

لاستخدام "الحدس" بشكل ملائع عليه رؤية الإمكانيات وإحداثها. وهنا :

- يكون "التفكير" هو أنسب عملية لتحليل النتائج الممكنة لعمل ينوي الشخص فعله ومن ثم اتّخاذ القرار بناءً عليه .

- ويكون "الشعور" هو الأنسب في اعتبار القضايا التي تهم الشخص ذاته والآخرين.

كما يمكن استخدام كل عملية بشكل غير ملائم أيضاً. والأمثلة على ذلك تتضمن :

- إطلاق العنان "للحس" هرباً من المشاكل إلى التسليات السخيفة .

- والاستسلام "للحدس" من خلال الحلم بمستحيلات الحلول العفوية الهينة.

- وإطلاق العنان للأحكام "الشعورية" من خلال تكرار زعم الشخص لتبرئة نفسه وتبرير أفعاله على طول الخط .

- والخضوع للأحكام "الفكرية" بانتقادات الآخرين ذوي النظرة المتعارضة للمشكلة.

وسلوك كهذا سيضع العمليات الأربعة قيد الاستخدام ولكن دون إنجاز أي تقدم.

أثناء ممارسة استخدام العمليات الأربع جميعها، يجد الناس - وباستمرار - أن واحدة من تلك العمليات على الأقل تكون سهلة الاستخدام.

فعلى سبيل المثال :

يشعر بعض الناس بالارتياح فقط مع "الحس"، أو فقط مع "الحدس" وبعدم

الارتياح مع كلا النوعين من العملية "الحكمية". وهذا ما يحدث غالباً في حالة

الشخص "الانبساطي" لمفرط في العملية "الاحتمالية" الأمر الذي يوحى للقليل من التطور في العملية "الحكمية".

تكمن الخطوة الأولى نحو المزيد من التطور المرضي النمط "للانبساطيين" المفرطين في عملياتهم "الاحتمالية" في إدراك أن هذه العمليات تُستخدم للعمل غالباً حضرياً ضمن "السلوك الاحتمالي" مع عدم وجود لاستخدام "السلوك الحكمي".

وبالتالي فإن هذه العمليات "الانبساطية" الاحتمالية" تعتبر المسؤول الأول عن الظرف الخارجي، الذي من الممكن أن يكون ظرفاً أو شخصاً أو فكرةً جديدةً.

لذلك، فإن الخضوع للتأثيرات الخارجية بدلاً من الالتزام بمقاييس أو هدف محدد من الداخل، سيُفقد "الانبساطيين" المفرطين في العملية "الاحتمالية" الاستمرارية والتوجه.

وبالتالي، سيُبحروا مثل المركب الذي نسي قائده إنزال دفة القيادة. ونقصد بدفة الإبحار هنا هي العملية "الحكمية"، أي قوة الاختيار المضبوطة وفقاً للمعايير الراسخة.

فإذا كان "التفكير" هو العملية "الحكمية" فستكون المعايير هي المبادئ الموضوعية. أما إذا كانت الأحكام مبنية على "الشعور" فستكون المعايير هي القيم الشخصية جداً.

وفي كلا الحالتين، فإن المعايير المتطورة بشكل جيد ستمكّن حاملها من التصرف بشكل متوافق مع الرغبات طويلة الأمد.

لذلك، فإنه إذا كنت من النمط EP المفرط، فعليك أن تدرك وتؤسس

معاييرك، وتطبيقها على اختياراتك قبل القيام بالعمل، ومن ثم القيام وفقاً لذلك.

في حين تعتمد كيفية ترسيخ معاييرك على تفضيلك من بين TF :

- فإذا كنت من المفضلين "للتفكير" : فأنت عموماً من الواعين لقانون السبب والنتيجة، حتى وإن لم تكن تطبق هذا المبدأ على شؤونك الخاصة .

ومع شيء من المجهود، فمن المحتمل أن تحذر لماذا توجد أشياء محددة في حياتك لم تجر كما ترغب ؟؟

كما يمكن أن تعرف ما كان يجب عليك فعله ، وحتى أنه باستطاعتك أن تتوقع نتائج أفعالك لدرجة لا بأس بها.

- وإذا كنت تفضل "الشعور" : فلا بد لك من التحقق الواعي لقيم مشاعرك لأن مقاييس الأحكام "الشعورية" تعد من القيم الشخصية المرتبة وفقاً لأهميتها. فعند التأمل في فعل ما، لا بد من وزن القيم التي تقوم بخدمتها مقابل القيم التي يمكن أن تتحملها.

وباتخاذ المنهج الذي يخدم القيم الأكثر أهمية على المدى الطويل بالنسبة لك، فستضمن رضاك المستمر عن قراراتك تلك.

بالطبع، لا يمكن لأحد أن يحدد التسلسل الهرمي لقيم لشخص آخر. ففي مجال المهنة، لا أحد يعرف فيما إذا كانت الراحة والحرية هي أكثر ما يهمنك، أم هل تفضل الأمان أم تكشف إمكانية ما بدون ضمانات ترتبط بها؟ وما هو الأهم بالنسبة لك، التغذية الجيدة أم اللباس الجيد أم التعليم الجيد أم العلاج الجيد أم التسلية أو طرق الإثارة؟ وضمن أي من هذه المساعي أنت تفضل أن تصب

طاقاتك؟ وإذا كان الأمر متعلقاً بالتعامل مع البشر، فهل تفضل أن يحبك الناس لسحرك وجمالك أو لكونك موثقاً بإخلاصك؟ وإذا كان الأمر متعلقاً باستخدام العشرة دقائق التالية فهل بدؤك بعمل جديد يعود عليك بعائدات أكبر أم إنهاؤك لعمل كنت قد بدأت به من قبل؟ وهكذا، فإن لكل قضية أسئلتها التي تثيرها، ولا يمكن لأحد الإجابة عن الأسئلة الأكثر اتصالاً بقضاياك الخاصة إلا أنت.

obekanda.com